التي أخذها الجيش الاسرائيلي الى لبنان الحر، الذي سيمتد من «النهر الأولي ولغاية بحيرة القرعون» (جيروزاليم بوست، ١١/٧/١٩٨٢) إلاّ تعبيرا عن التخطيط الاسرائيلي لسلخ المناطق الجنوبية المحتلة عن الكيان الوطني اللبناني. وفعلاً، وبعد اقل من شهرين من انعقاد الجلسة الأولى للمفاوضات في خلدة في ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حققت قوات الاحتلال، أحد الشروط التي كانت قد طرحتها على طاولة المفاوضات حين أصبح سعد حداد، منذ اوائل شباط (فبراير) ١٩٨٣، مسيطراً على منطقة تمتد في عمق ٤٥ كلم، اي على المنطقة التي تدخل ضمن الترتيبات الأمنية التي يطالب بها المفاوض الاسرائيلي (النهار، ٤/٢/١٩٨٣). ويحقق حداد سيطرته على هذه المنطقة عبر الوسائل المختلفة التي حددتها قوات الاحتلال، وأهمها:

□ انتشار الحواجز الثابتة، إما عبر إقامة الحواجز الجديدة أو عن طريق استلام بعض حواجز الاحتلال الثابتة. لنذكر، على سبيل المثال، الحواجز الثابتة التي اقامها سعد حداد على مداخل صيدا الشرقية والشمالية والجنوبية حيث اقام، في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، حاجزا ثابتا عند مفرق محلة القنائية على طريق صيدا ــ جزين بعد أن كان قد اقيم حاجزان على جسري الأولي والزهراني، وحاجز آخر عند المفرق المؤدي إلى بلدة علمان وقرى الشوف الأسفل؛ وكذلك الحاجزان الثابتان في كل من ابو الأسود وقرب مفرق القاسمية ــ صور، اللذان تسلمهما من جيش الاحتلال، في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

□ إقامة المراقع الجديدة، مثل موقع الدبابات الذي اقامه حداد قرب قرية مجدليون شمالي مدينة صور حيث نقل إليها مقره.

□ زيادة عناصر العصابات الحدودية. ولقد اتخذت قوات الاحتلال، عشية الجلسة الأولى للمفاوضات الثلاثية، قراراً بزيادة أفراد العصابات الحدودية إلى ثلاثة آلاف عنصر، وذلك، كخطوة أولى نحو تكوين «جيش لا يقل تعداده عن خمسين الف عنصر» (كما جاء في تصريح سابق لحداد، إلى صحيفة «جيروزاليم بوست» في ١١/٧/١٩٨٢، والذي سيتم تمويله عبر الضرائب المفروضة على مرافىء صيدا وصور، وعلى مصفاة الزهراني. واستنادا لهذا القرار، اعلن حداد، في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢، فتح باب الخدمة في صفوف «جيشه» وقام باستقبال «المجندين» الجدد في ثكنتي مرجعيون وبنت جبيل، حيث أبلغهم بأنه سيطبق عليهم النظام العسكري اللبناني في ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣. (لمزيد من التفاصيل انظر: السفير، ٢ و ٣ و ٢٤/١٢/١٩٨٢، ٢٠/١/١٩٨٢؛ النهار، ٥/١٢/١٩٨٢، ٤ و ٩/٢/١٩٨٣). ولكن، لقي سعد حداد، ومنذ الآن، جهازاً مقبلاً على مساندته في «مهامه الأمنية»، هو «الحرس الوطني»، الذي اصبح عناصره يعرفون تحت المصطلح الغربي «كوابي» (مأخوذ من الأحرف الأولى لعبارة «المدنيون المسلمون والمنظمون من قبل اسرائيل») أو المصطلح «لوف» («المسلمون المحليون الذين يرتدون الملابس العسكرية الاسرائيلية»).

ان قوات الاحتلال فرضت، خلال الأشهر الأخيرة، تنظيم «الحرس الوطني» في اقضية: حاصبيا، ومرجعيون، وحددت، عبر لقاءات مع مخاتير القرى ورؤساء البلديات، الأسس التي يقوم عليها هذا التنظيم. ويستخلص، بأن على كل قرية «تأمين» مجموعة من عشرة إلى عشرين عنصراً، يقولون «مهمات امنية» ضمن حدود القرية (مثل: تسيير الدوريات، تشغيل الحراسة وحواجز محلية)، ويجمعهم مقر دائم في وسطها؛ فهم «متفرغون» ورواتبهم تدفع من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ويتقاضونها من ضباط الاحتلال. ويبدو ان الاحتلال يسعى إلى وضع هذا «الحرس الوطني» تحت امرة سعد حداد المباشرة، وقد قررت «اللجنة العليا» (انشئت في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣، وهي عبارة عن تجمع صغير من «ممثلين» للقرى الحدودية والقطاع الأوسط) ان يفرز لكل مقر من «الحرس الوطني» مسؤول عسكري من النابعين لسعد حداد، يقوم بترتيب الدوريات وشؤون الحراسة المحلية. وان قوات الاحتلال التي تنظر إلى كل قرية على انها «وحدة امنية» نظرت أيضاً إليها على أنها «وحدة مدنية». ولذلك فان تنظيم «اللجان المحلية» قائم على اسس شبيهة بتنظيم «الحرس الوطني»: اي، تعميم